انتحاري يهزّ بغداد.. والداخلية: أحبطنا اقتحام الوزارة

◆ إحصائية جديدة للقاعدة: ٢٠٠ مقاتل ينفذون عملياتهم في العراق

◆ لجنة الدفاع تكشف ارتباط جماعات العنف بالأحزاب المتصارعة

خلّف تفجير انتحاري أمس استهدف وزارة الداخلية عدداً من الضحايا بين قتيل وجريح، في وقت كشف الجيش الأميركي إحصائية جديدة لمقاتلي تنظيم القاعدة في العراق (المتهم الأول بتنفيذ العمليات الانتحارية بالبلاد).

وقتل خمسة أشخاص بينهم شرطيان وأصيب عدد آخر في هجوم انتحاري على وزارة الداخلية العراقية وسط بغداد صباح أمس الاثنين،

تفجيرات يوم الخميس الماضي.. (أرشيف)

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

إذ "استهدف انتحاري بسيارته المفخخة مبنى وزارة الداخلية ما أدى إلى مقتل ٥ أشخاص بينهم شرطيان، وإصابة ٣٩ بجروح بينهم ١٤ من الشرطة".

غير أن وزارة الداخلية ذكرت وعبر المتحدث باسمها اللواء عادل دحام والذي ذكر في تصريح لقناة العراقية شبه الرسمية "أن القوات الأمنية أحبطت هجوماً على مبنى وزارة الداخلية"، موضحا "أن القوات الأمنية تصدت أمس إلى سيارة كانت تنوي اقتحام وزارة الداخلية، وقامت بتفجيرها بعد إطلاق النار عليها".

بيان لاحق صدر عن الوزارة أوضح، إن "سيارة مفخخة نوع (كورلا) بيضاء اللون يقودها انتحاري انفجرت، صباح أمس، بعد إخفاق سائقها باختراق الطوق الأمني لمدخل الوزارة قرب ساحة قرطبة في الجهة المقابلة لمنطقة الباب الشرقي، وسط بغداد، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص بينهم اثنان من منتسبي الوزارة وإصابة ٣٣ آخرين بينهم ١٧ مدنيا". وأضافت الوزارة أن "الجرحى نقلوا إلى المستشفيات القريبة لتلقّي العلاج".

غير أن مصادر أمنية ذكرت أن "الانتحاري تمكّن من اجتياز إحدى بوابات المقر بعد أن فتح الحراس البوابة لدخول عدد من العمال بهدف تصليح عطل كهربائي".

وجاء هذا الهجوم عقب مقتل ٦٧ شخصا على الأقل وإصابة العشرات بجروح في سلسلة هجمات بعبوات ناسفة وسيارات مفخخة هزت بغداد الخميس، إضافة إلى هجمات في مناطق أخرى.

ووقعت هذه الهجمات، وهي الأخطر منذ مقتل ٧٨ شخصا بتفجيرات مماثلة في مناطق مختلفة في آب، بينما يشهد العراق أزمة سياسية حادة على خلفية اصدار مذكرة توقيف بحق نائب الرئيس طارق الهاشمي المتهم بالاشراف على فرق موت.

لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب لم تستبعد ارتباط الجماعات التي تنفذ أعمال العنف بجهات سياسية لها تأثير على الساحة في العراق.

وقال عضو اللجنة حسن جهاد في تصريح لـ(المدى)، أمس "ان التطورات الأمنية تحدث بالتزامن مع التشنجات السياسية وهو أمر مثير للشك والريبة"، موضحا "هذا يدل على ارتباط الجانبين".

وفي ظل هذه المعطيات يستنتج جهاد "وجود علاقات وثيقة بين الجماعات المسلحة من جهة والأحزاب السياسية المتصارعة على السلطة من جهة أخرى، ويقول "يبدو أن الجهات السياسية تحرّك الجماعات المسلحة نحو استهداف الشارع للضغط على منافسيها في الحراك السياسي"، معربا عن أسفه لـ"أن المتضرر الأول والأخير من هذا التصعيد المواطن العراقي".

إلى ذلك، كذب الجيش الأميركي الإحصائيات التي كانت تتحدث عن وجود مئات عديدة من مسلحي تنظيم القاعدة في العراق، غير انه لم ينف فعاليته بتنفيذ عملياته في الوقت الحالي.

وكشف مسؤول عسكري أميركي أمس عن وجود مائتي مقاتل في تنظيم القاعدة نشطين ويخططون لعمليات اغتيال وتفجير في العراق، إلا أنه أكد أن التنظيم اضعف من ذي قبل.

وقال المتحدث باسم القوات الأمريكية التي كانت في العراق جيفري بيوكانن في تصريح لصحيفة وورلد تريبيون الأميركية، إن "تنظيم القاعدة لم يعد قويا كما في السابق، ولكنه لا يزال موجودا في العراق".

وأضاف بيوكانن أن "هناك نحو ٢٠٠ مقاتل في القاعدة نشطون ويخططون لعمليات اغتيال وتفجير في العراق"، لافتاً إلى أن "القائمة تتضمن مقاتلين وعاملين في المجال الإعلامي والتمويل".

ويؤكد مسؤولون أميركيون أن شبكة القاعدة انحسرت بصورة كبيرة منذ عام ٢٠٠٩، فعدد أعضاء التنظيم لا يتجاوز الألف، معظمهم يتواجد في المنطقتين الشمالية والغربية من العراق.

وحددت لجنة الأمن والدفاع النيابية بعض المناطق التي تعتبرها حواضن لتنظيم القاعدة، مؤكدة إفادة عناصر التنظيم من الدعم المقدم لهم من قبل بعض الجهات السياسية -حسب قولها- التي سهلت تنفيذ عملياتها المسلحة.

وقال عضو اللجنة حاكم الزاملي في تصريح سابق لـ(المدى) "إن حواضن تنظيم القاعدة موجودة في عدد من محافظات العراق"، موضحا "أبرز هذه الحواضن في جزيرة الموصل التي تربط محافظتي نينوى والأنبار بصلاح الدين".

وتابع "توجد حواضن أخرى في منطقة النباعي والمناطق المحيطة بها كالمقالع والتاجي وجنوب بغداد وتحديدا في منطقة الحصوة".

وأردف الزاملي "كما توجد بعض الجماعات المسلحة في مناطق جزيرة الرمادي"، مبينا "أن هذه الجماعات تتهيأ لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأميركية"، مستدركا "أن القوات الأمنية ترصد تحركات هذه الجماعات وقامت بعدة عمليات أمنية وقضت على بعضها، وان المرحلة المقبلة ستشهد سحقها بشكل كامل".

وعن التسريبات الإعلامية التي تحدثت عن دعم بعض الجهات السياسية لهذه الجماعات أكد عضو لجنة الأمن والدفاع "أن بعض الجهات السياسية توفّر الدعم لهذه المجاميع الإرهابية وتسهل لها العمل من خلال تمويلها وإعطائها سيارات حكومية ومنح عناصرها هويات رسمية يتنقلون من خلالها بين منطقة وأخرى".

وفي ما يتعلق بنوع هذه الهويات والجهات التابعة لها أوضح الزاملي "اغلبها يعود إلى وزارتي الداخلية والدفاع، فضلا عن جهاز المخابرات".

شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

كلام غير مفيد

كمن يكتفي بالقول إن الإمام الحسين بن علي مات في واقعة الطفّ من دون الإشارة إلى انه استشهد بضربة سيف من أحد القادة العسكريين لدولة يزيد بن معاوية، تضمّنت بيانات وتصريحات لقوى وشخصيات سياسية كلاماً عمومياً عن البيئة المناسبة للإرهاب التي توفرها النوبات المتواترة للصراع بين ائتلافي دولة القانون والعراقية، مع مناشدات بعقلنة هذا الصراع وتهدئة المواقف وحلّ الخلافات تلافياً لحدوث المزيد من الخروقات الأمنية.

كلام من هذا النوع لا معنى له ولا قيمة، لأنه لا يداوي جرحاً ولا يعالج علّة، بل انه يصبّ في مصلحة الأطراف المسؤولة عن الأوضاع المأساوية التي نحن فيها الآن، فهو كلام يموّه ويتستر على الحقيقة ويتواطأ ضمنياً مع الفاعلين الذين يتعيّن الكشف عنهم وفضحهم، بكل بساطة لأنهم والغون في الحرام.. سفك دماء الأبرياء.

والكلام العمومي من هذا النوع يعطي الانطباع بان الإرهابيين هم مجموعات تجلس متربّصة في مكان ما أو عدة أمكنة، حتى إذا تصارخ السياسيون و"تكافشوا" خرج المتربصون من مكامنهم ليفجّروا المفخخات واللاصقات والأحزمة الناسفة. الواقع هو شيء آخر تفضحه حقيقة انه كلّما تفاقم الخلاف واشتد الصراع على السلطة والنفوذ والمال بين الكتل والائتلافات المتنفذة في الحكومة والبرلمان، تفجّرت السيارات في الأسواق والشوارع والساحات والمدارس والمستشفيات والمؤسسات الحكومية. أي أن الذين يرتّبون عمليات التفجير، تخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً، هم المتصارعون أنفسهم على السلطة والنفوذ والمال والذين يتسابقون للظهور على شاشات الفضائيات للتنديد بالإرهاب الذي هو صناعتهم وبالإرهابيين الذين هم على صلة وثيقة بهم ويأتمرون بأوامرهم ويستفيدون من تسهيلاتهم.

في السابق كان يُقال إن قوات الاحتلال الأميركي هي التي تُدير هذه العمليات، أو أنها من صنع "القاعدة" وفلول النظام السابق، لكنّ الأميركيين صاروا خلف الحدود ولم يعد لهم أي وجود في البلاد، و"القاعدة" وفلول النظام السابق تراجعت أعدادهم وتقلّص نفوذهم بنسبة كبيرة بحسب ما تؤكد بيانات الأجهزة الأمنية وتصريحات المسؤولين عنها، في مقابل اشتداد قدرة القوات الأمنية طبقاً لمسؤولي الحكومة والناطقين باسمها.

حقيقة الأعمال الإرهابية، أو الخروقات الأمنية، كما صارت واضحة وجلية للجميع، إن القوى المتنفذة في الحكومة والبرلمان تعمل على تصفية حساباتها في ما بينها بهذه الطريقة الدموية من دون اعتبار للثمن الباهظ الذي يدفعه الناس العاديون من حياتهم وأمنهم وحريتهم على مذبح التصفيات بين هذه القوى المتصارعة.

وعلى هذا فان الكلام المفيد المُنتظر من القوى والمنظمات والشخصيات الوطنية هو الذي يُحمّل صراحة القوى المتصارعة على السلطة والنفوذ والمال المسؤولية الكاملة المباشرة عن استمرار أعمال الإرهاب واستمرار تفاقم الفساد المالي والإداري واستمرار المعاناة اليومية، الأمنية والمعيشية، للناس في كل أرجاء البلاد.

الكلام المفيد أن يرتفع الصوت عالياً في وجه هذه القوى من أجل وضع حد لاستهتارها بحياة الناس وحقوقهم ومصالحهم.

التيار الصدري غير متفق على دعوة الأعرجي لحلّ البرلمان

ملف الهاشمي يثير خلافاً في دولة القانون.. والجبوري: براءة نائب الرئيس ستقضي علينا

□ بغداد/ المدى-خاص

الأزمة السياسة التي تشهدها البلاد قد اختلطت فيها الحلول السياسية والدستورية، وأصبح من الصعب الخروج منها، في ظل خلافات قد شهدتها الكتل داخل الائتلافات الواحدة.

فقد انتقد هيثم الجبوري النائب في دولة القانون في اجتماع الائتلاف الدوري الذي تمخض عنه أكثر من وجهة نظر، انتقد بشدة، المحاور التي تم طرحها في الاجتماع معتبرا قضية الهاشمي ما أن انتهت ببراءة الأخير سوف تكون نهاية ائتلافه من الناحية السياسية، رافضا أي مساومات او تنازلات قد تدخل في الحوارات والوساطات التي تسعى لها أطراف أخرى، بينما اعتبر عضو الائتلاف عباس البياتي أن الاجتماع كان اعتياديا، وكان يقتصر على إيجاد موقف موحد، في ما يتعلق بالتطورات، وأضاف البياتي في تصريح لـ(المدى) "البلد يمر بفترات حساسة وبما أن دولة القانون هو من يتعرض اليوم الى اتهامات في تسقيط بعض السياسيين، كان من الأجدر أن نجتمع من اجل مواجهة هذه التهم"، وعلى الدعوات التي تبناها رئيس كتلة الأحرار بهاء الاعرجي في حل البرلمان قال البياتي "الحديث عن الانتخابات المبكرة وحل البرلمان هي أوراق ضغط لا أكثر حتى الذين يتحدثون عن هذه الدعوات هم غير مقتنعين وغير جادين"، ويحاولون أن يكونوا حريصين على الديمقراطية أمام الرأي العام على الرغم من عدم قناعتهم بتلك الدعوات، واصفا مطالبهم بالشعارات الإعلامية لا أكثر، وأشار البياتي الى انه "حتى لو حصلت الانتخابات المبكرة لم تتغير الخارطة الحالية الا في بعض الكتل ولم تتجاوز التغيرات نسبة ١٥ بالمئة"، وبالتالي ستكلف البلد أموالا طائلة وأوضاعا استثنائية، واعتبر البياتي المطالبين بحل البرلمان أنهم يقولون ما لا يقصدون واصفا المطالب بأنها مجرد شعار يرفع لغرض "ذر الرماد في العيون"، تأتي هذه التصريحات بعد دعوة رئيس كتلة الأحرار البرلمانية في ضرورة حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة بسبب فشل السلطة التشريعية في حل الأزمات التي شهدتها العملية السياسية، ودعا رئيس كتلة الأحرار النيابية بهاء الاعرجي الى "حل مجلس النواب العراقي واعادة الانتخابات في هذا الوقت". مبينا "نحن أمام مرحلة جديدة ووجدنا الكثير من المشاكل التي لا تعطي العراق استقراره ولا تستكمل السيادة، لذلك سوف نطرح الموضوع في التحالف الوطني باعتبارنا جزءاً منه، وأكد الأعرجي في بيان تلقت (المدى) نسخة منه أن "أسباب هذه الدعوة بسبب الإرباك الحاصل في العملية السياسية، موضحا انه "لا يستطيع الشركاء الموجودون الوصول الى حلول، فضلا عن التهديد بتقسيم العراق"، لافتا إلى "أن الانتخابات المبكرة سوف تقف بوجه هذه المشاريع إضافة إلى أن هناك كتلا لديها اجندات خارجية وبعض الكتل تعمل مع الإرهاب ومع البعث الصدامي". كاشفا عن وجود كتل وشخصيات سياسية جاء بها المحتل".

وأشار الأعرجي إلى أن "الآليات الدستورية لحل المجلس تكون عن طريق تقديم طلب من رئيس الوزراء الى رئيس الجمهورية ويعمل الأخير بإرسال الطلب إلى مجلس النواب لحل المجلس". مبينا أن "يكون هناك سقف زمني بحل مجلس النواب بعد ستة أشهر"، موضحا أن "الأشهر الثلاثة الأولى تخصص لتشريع قانونين مهمين؛ الأحزاب وتعديل قانون الانتخابات، الذي يعطي مساحة كبيرة للناخب، إضافة الى ان "الأشهر الاخرى تكون لانتخاب اعضاء المفوضية الجدد والبدء بإجراءات الانتخابات المبكرة".

وفي سياق متصل اكد النائب عن كتلة الأحرار أن هذه الدعوات جاءت بشكل شخصي من النائب بهاء الاعرجي ولا تمثل رأي الكتلة، وأضاف الشهيلي في تصريح لمراسل (المدى) في البرلمان، "انا ومجموعة من اعضاء الكتلة لم نوافق رئيس الكتلة بهاء الأعرجي على ما طرحه، والبلد اليوم يحتاج إلى طاولة حوار والتوصل إلى حلول تنقذ البلاد من الأزمات المتراكمة، والحوارات في هذه المرحلة لا تكون من اجل الإعلام بل يجب أن تتوصل إلى حلول فعلية، وتابع الشهيلي على الرغم من أن كتلة الأحرار لديها تحفظا على أداء السلطة التشريعية لكننا لا نجد ضرورة في هذه الفترة لحله وخلق أزمة جديدة، واعتبر الشهيلي أن الوساطات التي سعت إليها كتلته لحل أزمة الهاشمي لم تجد نفعا ووصفها بالفاشلة كون أن سقف المطالب للقائمة العراقية كان عاليا وفيه قفز على القانون وعلى الدستور.

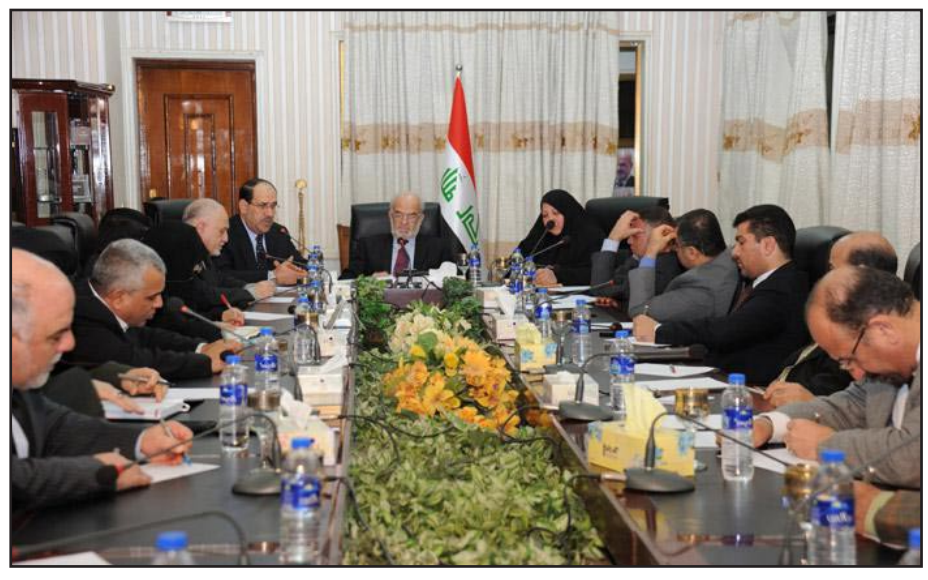

التحالف الوطني.. (أرشيف)

الاتحادية تلغي عضوية نائب عن العراقية لصالح البطيخ

□ بغداد/ المدى

قررت المحكمة الاتحادية العليا، أمس، إلغاء عضوية النائب عن القائمة العراقية عمار الغرباوي لمخالفة أمر تعيينه قانون استبدال الأعضاء، مؤكدة أن القرار جاء بناءً على الدعوة المقامة من قبل النائب جمال البطيخ.

وقال بيان صدر عن المحكمة أمس وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "المحكمة الاتحادية قررت إلغاء عضوية النائب عمار الغرباوي عن القائمة العراقية"، مبينا أن "القرار يأتي لمخالفة أمر تعيينه قانون استبدال الأعضاء بناءً على الدعوة المقامة من قبل النائب عن الكتلة البيضاء جمال البطيخ".

جمال البطيخ

وكان عضو القائمة العراقية عمار حسن عبد علي الغرباوي قد ردد في جلسة البرلمان التي عقدت في العاشر من آب الماضي، القسم أمام رئيس البرلمان أسامة النجيفي، بدلا عن النائب السابق عن الكتلة البيضاء المنشقة عن القائمة العراقية جمال البطيخ والذي تولى في (١٣ من شباط الماضي) منصب وزير الدولة لشؤون العشائر جمال البطيخ، والذي شمل بعدها في عملية الترشيق الوزاري.

وهددت الكتلة البيضاء في (١١ آب الماضي) برفع دعوى قضائية ضد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي لمنحه مقعد جمال البطيخ لنائب من القائمة العراقية، مؤكدة سعيها لاستجواب النجيفي لتجاوزه على قرار الترشيح، فيما أشارت إلى أن رئيس البرلمان لم ينتظر رد المحكمة الاتحادية بشأن إعادة المقعد لجمال البطيخ بعد شمول وزارته بقرار الترشيق.

واعتبرت الكتلة البيضاء، الاثنين، أن قرار المحكمة الاتحادية القاضي بإعادة مقعد النائب جمال البطيخ في البرلمان يعد دليلا على عدالة ونزاهة القضاء وعدم خضوعه لأي تأثيرات أو ضغوطات.

وقالت الكتلة في بيان صدر عنها أمس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "ما استندت عليه الكتلة في مطالباتها المتكررة التي قدمتها للجهات المعنية بإعادة المقعد النيابي للنائب جمال البطيخ صحيح ولا يقبل الشك"، مشيرة إلى أنه "لا يمكن بأي حال من الأحوال استبدال نائب وصل إلى البرلمان من خلال أصوات الناخبين".

وأضافت الكتلة أن "هذا القرار نقطة تسجل لصالح المحكمة الاتحادية والقضاء العراقي، الذي أثبت عدالته ونزاهته وعدم خضوعه لأي تأثيرات أو ضغوطات"، بحسب قولها.

ويحدد القانون العراقي آلية شغل المقعد الشاغر بطريقة مفادها أنه إذا كان المقعد الشاغر ضمن المقاعد التعويضية التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من القائمة التعويضية للكيان السياسي المعني، أما إذا كان المقعد الشاغر ضمن مقاعد المحافظة التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من الكتلة التي ينتمي إليها العضو المشمول بالاستبدال ضمن قائمة المحافظة وفي حالة استنفاذ أسماء المرشحين في محافظة ما، فعلى الكيان المعني تقديم اسم مرشح آخر على أن يكون من بين من رشحهم الكيان ضمن القائمة الانتخابية في محافظة أخرى ومن الذين سبق للمفوضية أن صادقت على ترشيحهم.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون